في ظل الشكل أعلاه، يتبقّى بما لا يدع مجال للشك أنّ هناك ثغرات كبيرة ومَخاطِر مُحدقة بالمال العام، ويمكن تلخيص أهمّ الثغرات الرّقابية والمخاطر المُلاحظة في الآتي:

أولاً: الثغرات

1. عدم الاعتماد على النظام البريدي.
2. قيام موظف واحد بأكثر من عملية واحدة في الدورة المستندية، كاستخراج الشيكات والأذونات مع الاحتفاظ بالمستندات الأصلية مع بقائه في مكانه دون أن يُنقل لفترة تتراوح ما بين 3إلى 10 سنوات.
3. غياب دور المراجعة الداخلية في المسائل الجوهرية (كإعداد التسويات)، مع عدم وجود سجل للمراجعة الداخلية بالمبالغ المصروفة، وعدم الفصل في عمليات المراجعة، وعدم اتخاذ إجراء التوقيعات المزدوجة للمراجعين، ضعف خبرات ومؤهلات بعض المراجعين.
4. ثغرات الاحتفاظ بالمرتجعات المختلفة وإعادة صرفها لمستحقيها، مع ضعف دور المراجعة الداخلية في المرتجعات.
5. التكتم على دورة المصروفات بالعملة الأجنبية، وعدم إتاحة أي معلومات كافية عنها.
6. عدم تمركز المرتبات في مكان واحد بالرّغم من استخدام النظم المحوسبة في إعدادها، مع عدم وجود سجل مكتمل بالعدد الحقيقي للعاملين بالطيران المدني.
7. ضعف الموثوقية في التسويات بسبب إعدادها بواسطة أقسام المصروفات المختلفة.
8. عدم اختيار ذوي الكفاءة لا عند التعيين ولا عند إسناد المهام والواجب، مع عشوائية الترقيات دون أي معايير قانونية مفهومة.

ثانياً: المخاطر المتوقعة والممكنة

1. إمكانية التزوير والتلاعب بالمستندات.
2. إمكانية تعمد إخفاء الأخطاء وعدم اكتشافها مع إمكانية حدوث التواطؤ، خلق جماعات ذات علاقة، إمكانية التلاعب في المستندات الرسمية، إمكانية حدوث ما لا يُحمَدُ بِعِلْمِهِ.
3. إمكانية تمرير بعض الدفعيات دون أن تمر بقسم المراجعة الداخلية، إظهار الحسابات الختامية بغير حقيقتها، إمكانية تمرير بعض الأخطاء دون اكتشافها، إمكانية تزوير توقيعات المراجعين والأختام.
4. إمكانية التلاعب في المرتجعات، بالصرف أو الإخفاء، التأثير على الحسابات الختامية وإظهارها بغير حقيقتها (نتيجةً لأخطاء الحسابات الوسيطة).
5. إظهار الإيرادات والمصروفات بغر حقيقتها، إمكانية التلاعب في النقد الأجنبي، خلق جماعات ذات علاقة، الإضرار بالاقتصاد القومي.
6. إمكانية تضييع حقوق العاملين، إمكانية تكرار بعض الأسماء، إمكانية إجراء تعديلات على العهد خاصةً السلفيات والاستقطاعات المختلفة دون اكتشافها.
7. إظهار الحساب الختامي بصورة غير صحيحة، تضليل الرأي العام.
8. إضعاف الأداء المالي للهيئة، إضرار بعض العاملين المظلومين فوق ظُلمهم بإحداث بعض الآثار النفسية السيئة وهذه قد تُفقِدُهم وطنيتهم.